

واقع التوجه نحو اقتصاد المعرفة ومؤشراته - دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة المغربية -

La réalité de l'évolution vers l'économie de la connaissance et ses indicateurs - Une étude comparative entre l'Algérie et le Maroc-

The reality of the trend towards the knowledge economy and its indicators - A comparative study between Algeria and Morocco-

د/ فواز واضح
المركز الجامعي ميلة
feuaz.ouadeh28@gmail.com
0670366136

د/ بوريش لحسن
جامعة سعيدة
bourichel@yahoo.fr
//

أ/ سلام سليمة
جامعة سعيدة
Sellam.salima20@gmail.com
0669120871

ملخص:

لقد أضحت المعرفة ثروة دائمة الأثر والتطوير، ومن خلال ورقتنا البحثية حاولنا تحليل واقع مؤشرات الاقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال ثلاث مؤشرات (مؤشر التعليم العالي ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومؤشر الاقتصاد) ومقارنتها بالمغرب من خلال إحصائيات سنة 2015 ، فقد توصلنا من خلال هذا التحليل أن المغرب تفوق الجزائر في مؤشرين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذلك مؤشر الاقتصادي وسبب هذا راجع الى اعتماد المغرب على تكنولوجيا في كافة القطاعات وكذلك درجة انفتاحها على العالم الخارجي مقارنة بالجزائر ، أما الجزائر فاقت المغرب في مؤشر التعليم العالي وخاصة إذ تعلق الأمر باستخدام كافة الموارد البشرية والمادية بتوفير بيئة تمكينية للتعليم العالي.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مؤشر الاقتصاد، مؤشر التعليم العالي.

Résumé:

Il est devenu l'impact durable des connaissances et le développement de la richesse, et par la recherche et notre papier nous avons essayé d'analyser la réalité des indicateurs de l'économie du savoir en Algérie à travers trois indicateurs (supérieur Indice de l'éducation et de l'économie de l'indice des TIC) et en les comparant au Maroc grâce à des statistiques en 2015, nous sommes venus de Halal cette analyse que supériorité Maroc Algérie dans les deux indicateurs d'information et de communication, ainsi que cela est dû à l'adoption de l'indice économique du Maroc et de la raison de la technologie dans tous les secteurs, ainsi que le degré d'ouverture au monde extérieur par rapport à l'Algérie, alors que l'Algérie a battu le Maroc dans l'enseignement supérieur et un indice spécial En ce qui concerne l'utilisation de toutes les ressources humaines et matérielles pour fournir un environnement propice à l'enseignement supérieur.

Mots clés: économie de la connaissance, indice des TIC, indice de l'économie, indice de l'enseignement supérieur.

Abstract:

We have tried to analyze the reality of the indicators of knowledge economy in Algeria through three indicators (the index of higher education and the index of information and communication technology and the index of the economy) and compare them to Morocco through the statistics of 2015, we have concluded that this analysis Morocco is above Algeria in the indicators of information and communication technology as well as the economic index. This is due to Morocco's dependence on technology in all sectors as well as its degree of openness to the outside world compared to Algeria. Algeria surpassed Morocco in the index of higher education and private As it comes to using all human and material resources to provide an enabling environment for higher education.

Keywords: Knowledge Economy, ICT Index, Economy Index, Higher Education Index.

مقدمة:

زاد الحديث في السنوات الماضية عن مجتمع المعرفة وغيرها من المصطلحات الحديثة، حيث شهد العالم تغيرا واضحا للتقدم التقني والاستخدام المكثف لتكنولوجيا الاعلام والاتصال، فأضحت المعرفة ثروة دائمة الأثر والتطوير ثروة لا تنضب مادام العقل البشري قادرا على الابتكار والتطوير، فبينما كان يعتمد الاقتصاد القديم على الأركان الثلاث الأساسية للإنتاج (العمالة، الأرض ورأس المال)، فقد غدت الأصول المهمة في الاقتصاد الجديد هي المعرفة الفنية والإبداع والذكاء والمعلومات، فأصبح الاقتصاد المعرفي اقتصاد جديد يمتلك القدرة على الابتكار وإيجاد منتجات فكرية معرفية لم تكن تعرفها الأسواق من قبل فهو اقتصاد مفتوح لا يوجد فيه عقبات أو فواصل، فمن خلاله أصبحت المعرفة أكثر أمور أهمية وحيوية للمشروعات والشركات وكذا المجتمع.

ولقد أدى تحول النظام الاقتصادي فبينما كان يعتمد الاقتصاد على الإنتاج الكمي أصبح يعتمد على المعلومات والمعرفة التي أحدثت تغيير في بنية الأعمال، إذا دخلت معايير جديدة غير ملموسة تسهم في تحقيق الأرباح والحصول على قيمة مضافة، وباتت الميزة التنافسية في نشاطات الاقتصادية تكمن في رأس المال الفكري لا المادي. ومن خلال ما سبق تبرز معالم الإشكالية التالية:

ما هو واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال مؤشرات الإحصائية لسنة 2015 بالمقارنة مع دولة المغرب ؟
فرضية البحث:

إن اقتصاد المعرفة يفرض على الجزائر تبني استراتيجيات جديدة للتأقلم مع الوضع الراهن للاقتصاد العالمي الجديد.
أهداف البحث:

إن الهدف الذي يطمح إليه هذا البحث محاولة معرفة اقتصاد المعرفة من حيث نشأته وخصائصه ومؤشراته التي يقوم عليها، ودراسة واقع الجزائر من اقتصاد المعرفة من خلال مؤشرات لسنة 2015 ومقارنتها مع المغرب.
أولا: الإطار النظري لاقتصاد المعرفة:

1. ما المقصود بالمعرفة ؟

هناك العديد من التعاريف للمعرفة تتمثل أهمها فيما يلي:

تعرف المعرفة على أنها: نتائج معالجة البيانات إذ تصبح معرفة بعد استيعابها وفهمها وتكرار التطبيق في الممارسات تؤدي إلى الخبرة التي تقود إلى الحكمة¹.

وتعرف بأنها القيم والاهتمامات والاطلاعات التي يجري امتلاكها من خلال التعلم والخبرة².

وتعرف المعرفة على أنها فن المعلومات والبيئة والخبرة ويقصد بالبيئة الإطار الذي يستخدمه الشخص في النظر إلى الحياة والذي يمكن أن يتضمن تأثيرات مثل: القيم الاجتماعية والدين... إلخ وتتمثل التجربة بالمعرفة السابقة المكتسبة³.

من خلال ما سبق يمكن اعتبار المعرفة على أنها: "مجموعة المعلومات والأفكار ومختلف المنتجات الفكرية والذهنية التي تعبر عن حقائق أو علاقات أو نماذج سواء كانت علنية ظاهرة قابلة للتداول والتقليد أو كانت ضمنية تظهر في شكل تصرفات وسلوكيات الأفراد حيث تكون نتيجة لتفكير ذهني أو ممارسات وتجارب ميدانية أو مزيج بينهما. إذ تكون قابلة للاستخدام لأغراض علمية أو تكنولوجية وتتمثل عناصرها في المعلومات والعلم والتقنية والهندسة والخبرة البشرية"⁴
وحسب Polanyi فإن مفهوم المعرفة يقوم على ثلاث فرضيات أساسية هي⁵:

✓ الاكتشاف الحقيقي للمعرفة لا يمكن الوصول إليه أو حتى تحديده من خلال سلسلة القواعد الموضوعية أو الخوارزميات.

✓ إن المعرفة عامة وشخصية في آن واحد.

✓ إن المعرفة التي تحدد أو تصنف بأنها معرفة مكتوبة صريحة هي بالتأكيد ضرورية ومهمة للغاية لكن جذور هذه المعرفة توجد دائما بالمعرفة الضمنية، بمعنى آخر المعرفة الصريحة تكون إما ضمنية أو أن تنبع من المعرفة الضمنية.

2. نشأة اقتصاد معرفة:

رافق انتشار فكر العولمة وانفتاح الأسواق على بعضها عالمياً، تطور هائل وسريع في تقنيات المعلومات، الذي يقصد بها ذلك المزيج من تقنيات الإلكترونيات الدقيقة وتقنيات الحاسبات وتقنيات الاتصالات وتقنيات حفظ المعلومات ومعالجتها ونقلها وتوزيعها، وذلك في السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن العشرين. ونتيجة لذلك تحولت المجتمعات إلى مجتمعات معلوماتية يعتمد فيها اقتصادها ورفاهية شعوبها اعتماداً كبيراً على تقنيات المعلومات، وتجلّى ذلك في اعتماد مختلف القطاعات الاقتصادية على تقنيات المعلومات التي توفر سرعة الحصول على المعلومات ودقتها⁶.

وقد حولت ثورة المعلومات المعرفة إلى مورد أساسي من الموارد الاقتصادية، وأصبح الاستثمار في مجال المعلومات والتقنية أحد عوامل الإنتاج، فهو يزيد في الإنتاجية ويزيد من فرص العمل، حتى أصبحت المعلوماتية والمعرفة بحق قاطرة التنمية للتطور الاقتصادي في مختلف دول العالم⁷.

إن أول إشارة للمعرفة كمصطلح في تعابير علم الاقتصاد جاءت في بحث مكتوب من قبل فريدريك هايك "Friedrick Hayek" في عام 1945، بعنوان "استخدام المعرفة في المجتمع" "The Society of Use in Knowledge" وفي كتاب بعنوان "أسس نظرية المعرفة" "The Fundamental Theory of Knowledge" للكاتب فيكوزلوكومالو "Bhekuzulu Khumalo" وفيه بين أن المعرفة هي في الأصل وعلى الغالب سلعة، حيث أدرك أنه لتحليل المعرفة كسلعة يجب أن تُحدد، ولذلك فقد حدد وحدة للمعرفة وأسماها نول "Knowl"، ومع تحديدها حاول قياس المعرفة.

وعليه يمكننا القول: إن الاقتصاد العالمي بدأ يتحول تحولاً كبيراً إلى نظام جديد يعتمد أساساً على المعرفة البشرية، فبعد أن كان يركز على القوة البدنية والآلات الصناعية والمواد الخام أصبح اليوم مسيراً بواسطة الماكينة المعرفية، حيث تزداد القيمة فيه بالمعرفة لا بالجهد، وإذا كانت النظرية الاقتصادية في السابق تؤمن بأن العمل هو أساس القيمة فقد أصبح من الضروري صياغة نظرية جديدة تعد المعرفة هي أساس للقيمة⁸.

3. مفهوم اقتصاد المعرفة:

اقتصاد المعرفة هو فرع من فروع العلوم الاقتصادية ظهر في الأونة الأخيرة يقوم على فهم جديد وأكثر عمقا لدور المعرفة، ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقديم المجتمع.

يمكن أن نعرف اقتصاد المعرفة في سياق المفهوم الواسع للمعرفة (المتضمن المعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، والمعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم السياقية) بأنه: "الاقتصاد الذي ينشئ الثروة من خلال عمليات وخدمات المعرفة (الإنشاء والتحسيس، التقاسم، التعلم، التطبيق والاستخدام للمعرفة بأشكالها) في القطاعات المختلفة، بالاعتماد على الأصول البشرية واللاملموسة ووفق خصائص وقواعد جديدة"⁹.

وهو أيضا الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كلها من خلال الاستفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس المال، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا الاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة¹⁰.

كما يعرف باركين "Parken.M" اقتصاد المعرفة بأنه دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف، تعلم المعرفة والحصول على ما يعرفه الآخرون¹¹.

4. خصائص اقتصاد المعرفة الأساسية:

من المعلوم ان الاقتصاد المعرفي مبني على أساس التطور التكنولوجي والمعلوماتي ويزيد من فرص مخاطر النمو مما جعل اقتصاد المعرفة يتميز بخصائص تجعله نمطاً اقتصادياً جديداً يعمل على تغيير الاقتصاد التقليدي وأسس، ومن أهمها: ✓ التعلم المتخصص والمؤهل.

- ✓ مجتمع إنساني يتميز بتقديره للمعرفة بكل مستوياتها.
- ✓ البحث والتطوير المستمرين¹².
- ✓ الاستخدام الكثيف للمعرفة العلمية والمعرفة العملية في الاقتصاد وأداء نشاطاته وفي توسعه ونموه.
- ✓ الموارد الضخمة والامكانيات الكبيرة التي تستخدم في المجالات المعرفية العلمية سواء المتصلة بالبحوث العملية والتطوير التكنولوجي في مجالاته الأساسية والتطبيقية.
- ✓ الاعتماد على جهد الفكري بدرجة أساسية في عمل اقتصاد المعرفة وفي القيام بنشاطاته.
- ✓ مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته وتقنياته تحقق عائد مرتفع للاستثمار وبالذات من خلال الأرباح المرتفعة التي تتحقق نتيجة له في ظل ظروف احتكارية أو شبه احتكارية.
- ✓ النشاطات التي تؤدي ضمن اقتصاد معرفة تحقق قيمة مضافة مرتفعة¹³.
- ✓ خضوع اقتصاد المعرفة لقانون تزايد العوائد أي تناقص التكاليف.
- ✓ التسارع في حصول التغيرات في مضامين اقتصاد المعرفة ومعطياته وخاصة في تقنياته والتي ترتبط بإنتاج المنتجات أو وسائل أو أساليب.

5. خصائص الاقتصاد المعرفة بالمقارنة مع الاقتصاد التقليدي:¹⁴

في الجدول الموالي يمكن تحديد مختلف الفوارق الجوهرية بين الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة.

الجدول رقم (01): يوضح الفرق بين الاقتصاد التقليدي والمعرفي.

الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد المعرفي
الاستثمار في رأس المال المادي	الاستثمار في رأس المال الفكري
الاعتماد على الجهد العضلي (الملموسات) بدرجة أساسية	الاعتماد على الجهد الفكري (اللاملموسات) بدرجة أساسية
استقرار الأسواق في ظل منافسة تنحصر فيها -غالباً- البيروقراطية السلطوية	ديناميكية الأسواق والتي تعمل في ظل منافسة مفتوحة
المكننة Mechanisation هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي	الرقمنة Digitization هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي
يهدف الى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء الأعمال.	يهدف اقتصاد المعرفي الى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب المستمر.
أنه اقتصاد ندرة، حيث تنصب موارده بكثرة الاستخدام.	انه اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة) بكثرة الاستخدام.
خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد (تزايد تكاليف) والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات تكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.	خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام.
العلاقة بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار إذ ينتفي مبدأ التوظيف مدى الحياة العلاقة.	العلاقة بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار إذ ينتفي مبدأ التوظيف مدى الحياة العلاقة.
العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة غير متكافئة إذ تفترض الدولة سيطرتها وتصدر أوامرها طبقاً لمتطلبات الدولة وتوجهها	العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة في الاقتصاد المعرفي قائمة على التحالف والتعاون
مقيد بزمان ومكان.	ليس مقيداً بزمان أو مكان.

المصدر: من إعداد الباحثين.

فقد أدى اقتصاد المعرفة الى إحداث علاقات مميزة فنمو صناعة البرمجيات وتطبيقاتها المتنوعة والمتعددة، وانتشارها في كافة المجالات والأنشطة، أدت الى إحداث طفرة عائلية في اقتصاديات الإنتاج والتسويق والتمويل وتنمية الموارد البشرية وهذا ما أدى بدوره¹⁵:

- ✓ زيادة القدرة التنافسية للمشروعات.
- ✓ تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة كفاءة الإنتاج والتسويق كما ونوعاً.
- ✓ زيادة مهارة خلق الابتكار وصنع الفرص الاقتصادية.
- ✓ حسن الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات والإمكانيات الخاصة المتاحة.

6. عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة:

يتطلب الاقتصاد المعرفي شرطان أساسيان هما: إقامة بنية تحتية تكنولوجية والاستثمار في الموارد البشرية.

1) تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

تشيد بنية تحتية تكنولوجية في إطار اقتصاد المعرفة يكون أساساً بالاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فحسب جمعية الأمم المتحدة من شروط اندماج الدول النامية في اقتصاد المعرفة تركيزها على جانب تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

(2) التعليم:

تعتمد قدرة بلد ما على الاستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي، حيث يكون الأفراد والشركات قادرين على إنتاج الثروة بحسب قدرتهم على التعلم والمشاركة في الإبداع¹⁶. وفي ظل اقتصاد المعرفة يهتم بالتعليم لأنه الجانب الجوهري وباعتباره المجال الذي تبنى فيه الطاقات البشرية التي تحتاجها صناعات اقتصاد المعرفة.

(3) البحث والتطوير:

إن الدخول في اقتصاد المعرفة يقتضي توجيه الاهتمام بمركز البحث والتطوير ورفع نسبة الإنفاق على المشاريع، والبحث والتطوير تعتبر كمؤشر ضمن مؤشرات اقتصاد المعرفة، فالولايات المتحدة الأمريكية في ميدان البحث والابتكارات يزيد على إنفاق الدول المتقدمة الأخرى مجتمعة ما يساهم في جعل الاقتصاد الأمريكي أكثر تطورا وديناميكية في العالم¹⁷. بالإضافة إلى ذلك¹⁸:

- ✓ تجهيز بنية تحتية.
- ✓ تطوير القوانين والانظمة وتحديث البرامج التعليمية.
- ✓ تفعيل المرافق والادارات وتنسيق الجهود.
- ✓ دعم الابتكار.
- ✓ اكتساب المعرفة العالمية وايجاد المعرفة المحلية.

7. مؤشرات اقتصاد المعرفة:

سيتم التركيز على بعض المؤشرات اقتصاد المعرفة، وبالذات التي تخص القرن الماضي وبداية هذا القرن، لأنها تمثل الفترة التي برز فيها التطور الواضح والواسع في مضامين اقتصاد المعرفة وتقنياته المتقدمة.

(1) مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال: وهي البيانات المتعلقة بالأبحاث والتنمية، وإحصائيات براءة الاختراع،

والمنشورات العلمية، وميزان المدفوعات التكنولوجية¹⁹، ومؤشرات التخصصات العلمية والتكنولوجية²⁰ ز

(2) المؤشرات المأخوذة من البحوث حول تنظيم نشاطات الابتكار: وتضم

- ✓ البحوث حول التملك التكنولوجي.
- ✓ البحث الجماعي حول الابتكار.
- ✓ بحث المهارات للابتكار

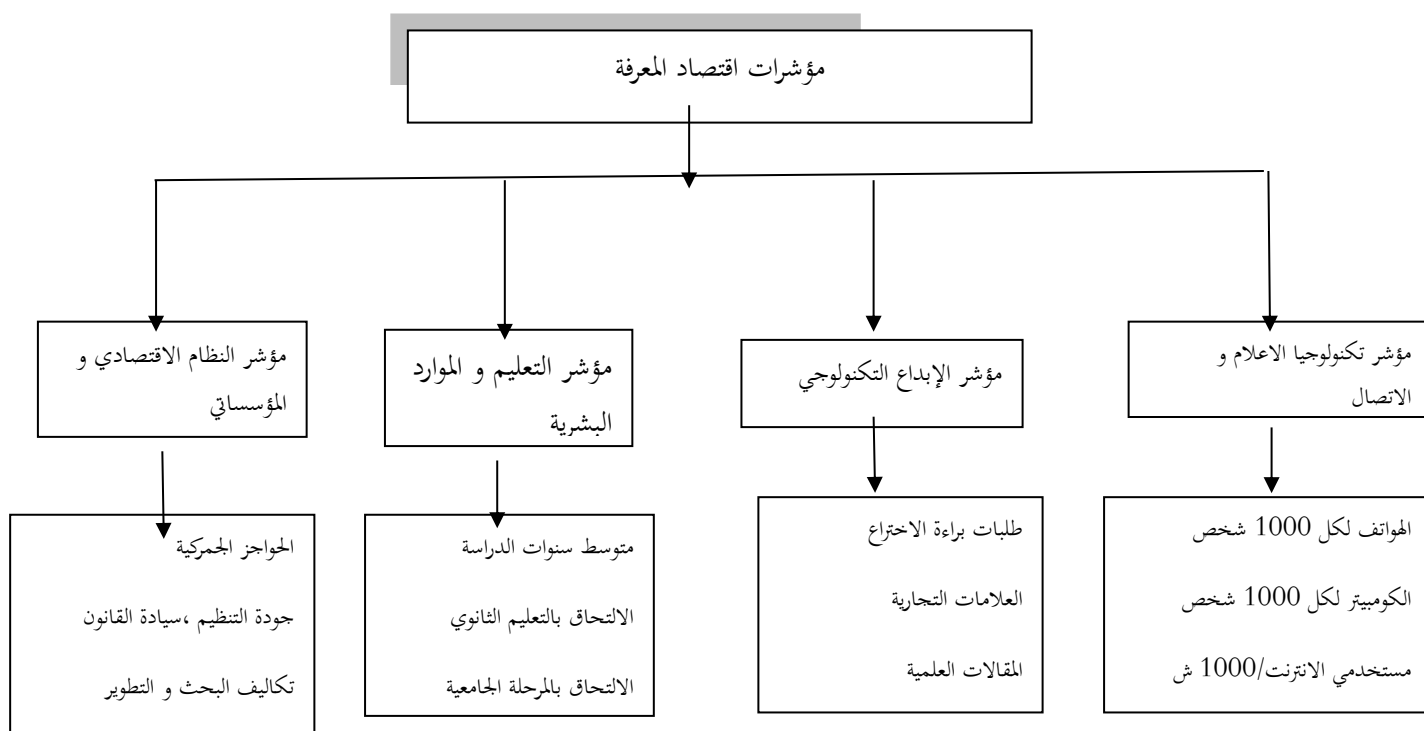
(3) المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية²¹: وتعني كافة القدرات والإمكانات المرتبطة بالسكان، والتي يمكن أن تساهم في

إنتاج السلع والخدمات أو تساهم في تحفيز على هذا الإنتاج من أجل توفير الإشباع للرغبات والاحتياجات المختلفة الفردية والجماعية. ويضم هذا المؤشر التعليم والتدريب، الكفاءات والمهن.

(4) مؤشرات نشر تكنولوجيا الإعلام والاتصال: تحتل تكنولوجيا الإعلام والاتصال مكانا جوهريا في اقتصاد معرفة

فهي تنتج في قطاع يكون فيه نشاط ابتكار مكثف، ومن جهة أخرى هي أساس ابتكارات الخدمات والمنتجات في كل الاقتصاد.

الشكل رقم (01): يوضح مؤشرات اقتصاد المعرفة.



Source: Djilali, B., & Leila, B. The impact of knowledge economy on the economic growth: Case of Algeria from 1995 to 2007. In ISKO-Maghreb: Concepts and Tools for knowledge Management (ISKO-Maghreb), 2014 4th International Symposium Nov 2014 (pp. 1-5). IEEf.

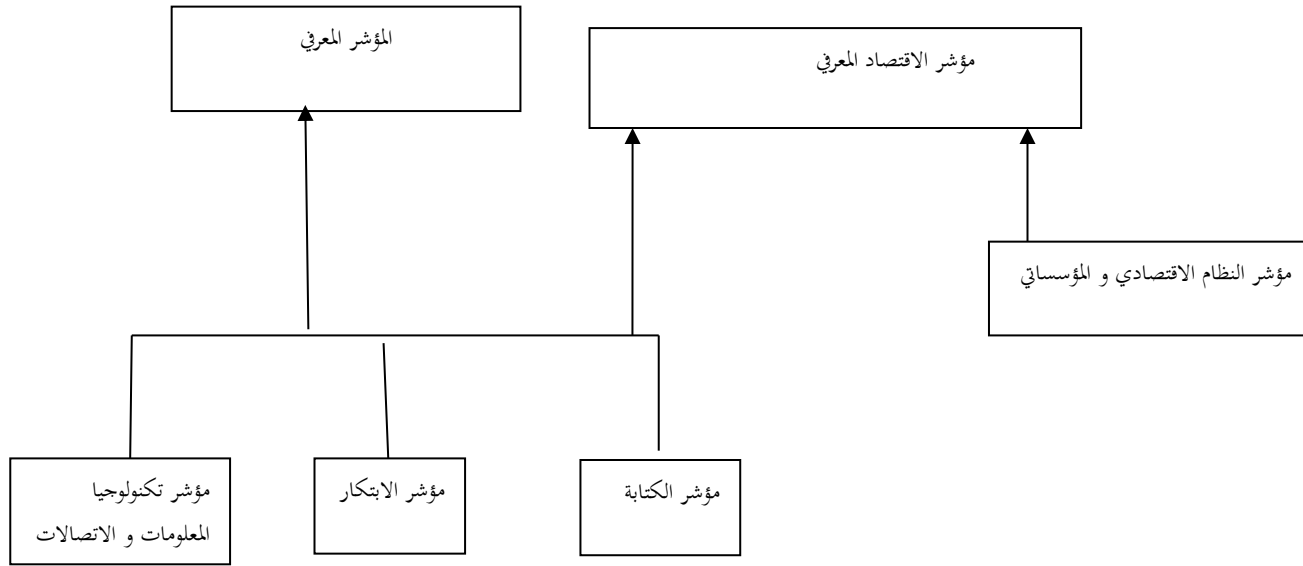
8. العلاقات بين المؤشرات²²

مؤشر الاقتصاد المعرفي: يعد أكثر مؤشرات منهجية المعرفة شيوعاً، إذ يعتبر المؤشر الإجمالي المعبر عن المستوى الكلي للتنمية بالدولة أو الإقليم، ويوجز مؤشر الاقتصاد المعرفي الأداء في الأركان الأربعة للاقتصاد المعرفي، وهو مكون في شكل متوسط قيم مؤشرات أركان الاقتصاد المعرفي الأربعة.

مؤشر المعرفة: يقيس المؤشر المعرفي بمنهجية قياس المعرفة قدرة الدولة على توليد وتبني المعرفة ونشرها، وهذا يشير إلى إمكانية الكلية الكامنة للتنمية المعرفية في دولة ما، حيث منهج القياس، بعد المؤشر المعرفي هو المتوسط البسيط للأركان الثلاثة من الاقتصاد المعرفي وهي: التعليم والموارد البشرية، نظام الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. **مؤشر الأركان الفردية:** تقدم منهجية قياس المعرفة كذلك مؤشرات لكل من أركان الاقتصاد المعرفي الأربعة، وتكونت القيمة المعبرة عن كل مؤشر في شكل متوسط بسيط للقيم المعيارية للمؤشرات المعرفية الثلاثة المعبرة عن كل ركن في بطاقة نقاط الأساسية.

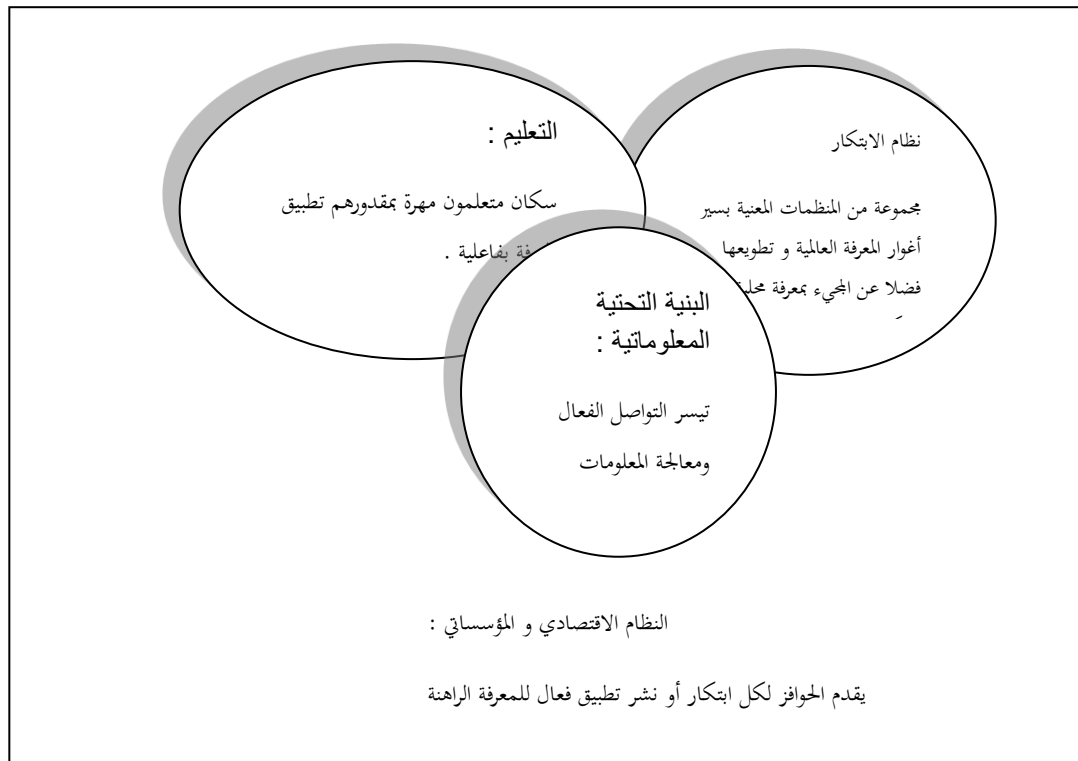
وشكل رقم (02) يوضح عرض تخطيطي للعلاقات بين المؤشرات المختلفة Indexs والمؤشرات Indicators المستخدمة في بطاقة النقاط الأساسية لمنهجية قياس المعرفة (مكونات المؤشرات تم تطرق إليها في شكل رقم 01).

الشكل رقم (02): العلاقات بين المؤشرات.



المصدر: محمد أمين مخيمر وموسى أبوطه بناء اقتصاديات المعرفة استراتيجيات تنمية متقدمة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي 2009 ص84.

الشكل رقم (03): يبين الدعائم الأربعة المتفاعلة لاقتصاد المعرفة.



المصدر: محمد أمين مخيمر وموسى أبوطه بناء اقتصاديات المعرفة استراتيجيات تنمية متقدمة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي 2009 ص66.

ثانيا: دراسة حالة: مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر (الإحصائيات).

1. تعريف بالمؤشر المعرفة العربي:

يتكون مؤشر المعرفة العربي²³ من ستة مؤشرات فرعية مركبة تعبر عن ستة قطاعات تنموية أساسية هي: التعليم ما قبل الجامعي والتعليم التقني والتدريب المهني، والتعليم العالي، والاقتصاد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبحث والتطوير والابتكار. سنقتصر في دراستنا على مؤشرات الثلاث مؤشر التعليم العالي ومؤشر الاقتصاد ومؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2. اختيار المتغيرات:

تم اختيار المتغيرات (المؤشرات الفردية) المكونة لكل مؤشر وفقا لمنهجية علمية واضحة ومحددة تقوم على مراجعة الدراسات السابقة المحلية والدولية ذات العلاقة، بالإضافة الى الاستعانة بمفاهيم منظمات والوكالات الدولية وخبراتها وفي كل من القطاعات الستة.

✓ واعتمد أيضا على استشارة عدد كبير من المختصين في مختلف بلدان العالم مثل: مصر والأردن والإمارات وكندا وبريطانيا والولايات المتحدة من خلال استبيان خاص²⁴.

الجدول رقم (02) : يوضح مؤشر التعليم العالي.

الجزائر	المغرب	
54.83	59.05	مدخلات التعليم العالي
44.38	28.08	البيئة التمكينية للتعليم العالي
47.23	37.38	الانفاق
47.90	27.74	الالتحاق
66.54	31.24	الموارد البشرية
61.72	50.50	التبادل الطلابي
30.26	29.9	مخرجات التعليم العالي
1.00	21.39	التخرج
39.53	5.95	التوظيف
	50.11	راس المال المعرفي لدى الشباب الجامعي
54,91	63.70	مؤشر التعليم العالي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2015.

التعليق:

بلغ هذا المؤشر في الجزائر 45% أما المغرب 41% حيث توفر الجزائر نسبة 67% من موارد البشرية لسير الحسن لظروف التعليم العالي مقارنة بنظيرتها التي بلغت 31%، وبلغت نسبة المدخلات لهذا المؤشر بالنسبة للجزائر 54% يقابلها 30% مخرجات أما المغرب 43% كمدخلات و30% كمخرجات وهذا ما يحوي بان نسبة متفاوتة من خلال المدخلات وخاصة فيما يتعلق الأمر برأس المال المعرفي لدى الشباب الجامعي متعدي في الجزائر، وبالتالي نلاحظ نفس النسبة بالنسبة لمخرجات ولكن الجزائر تفوق المغرب ب10% من المدخلات وهنا يبقى تساؤل مطروح أي عدم استغلال الأمثل للمدخلات في الجزائر.

الجدول رقم (03) : مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الجزائر	المغرب	
28.68	45.67	المؤشرات غير المباشرة
29.86	32.8	قطاع التعليم
22.93	54.19	قطاع الاقتصاد
19.16	36.60	قطاع البحث العلمي والابتكار
48.21	53.65	قطاع المعرفة من اجل التنمية
22.48	45.63	المؤشرات المباشرة
10.54	23.75	البنية التحتية والمحتوى الرقمي
61.93	88.73	مدى تحمل تكلفة الاتصال

استخدامات الأفراد والشركات والحكومة	17.82	46.72
مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال	25.58	45.65

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2015.

التعليق:

بلغت نسبة المؤشر بالجزائر 26% أما المغرب بنسبة 46% حيث نلاحظ ان المغرب تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في كافة القطاعات سواء في التعليم والاقتصاد والبحث العلمي والابتكار بنسبة 33% و54% و36% على التوالي على غرار الجزائر فنسبة تعرف انخفاضا في جميع القطاعات المذكورة فقد بلغت النسبة لكلا من قطاع التعليم والاقتصاد 30% أما قطاع البحث العلمي والابتكار 19%.

وهذا ما يؤكد عدم اعتماد على تكنولوجيا المعلومات في الجزائر وهذا ما وضحته نسبة استخدامها لدى الافراد والشركات والحكومات فقد بلغت 18% أما المغرب 50%.

الجدول رقم (04): يوضح مؤشر الاقتصاد.

المغرب	الجزائر	
51.11	29.85	الأداء التنظيمي والموارد البشرية
49.54	36.71	الانفتاح على العالم الخارجي
63.99	34.51	التنظيم المؤسسي للاقتصاد
61.04	24.10	التمكين المؤسسي للاقتصاد
31.46	16.9	الموارد البشرية
66	26.7	التنافسية والتطور الإبداعي للهيكل الاقتصادي
70.76	33.81	تنافسية هيكل الاقتصاد
56.43	10.37	تطور هيكل الاقتصاد
63.99	42.33	تكنولوجيا المعلومات المرتبطة بالاقتصاد
69.53	47.68	التبادل التكنولوجي المعرفي في الاقتصاد
58.46	36.97	البيئة التمكينية للاقتصاد
58.46	31.21	مؤشر الاقتصاد

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2015.

التعليق: بلغ مؤشر الاقتصادي 58% في المغرب أما في الجزائر 31% ومن خلال تحليل لهذا المؤشر فلاحظنا أن الفرق راجع الى النسبة المنخفضة للأداء التنظيمي والموارد البشرية فهذا المتغير الحساس الذي يلعب دورا هاما في تسوية الوضعية الاقتصادية حيث بلغ 30% في الجزائر أما المغرب 51%، أيضا سبب انخفاض هذا المؤشر يعود الى درجة الانفتاح على العالم الخارجي التي تعتبر ميزة للبلد فالانفتاح على العالم الخارجي يعتبر محورا أساسيا لبناء علاقات اقتصادية التي تستطيع الدولة من خلالها الاستفادة من تجارب دولية وحيث بلغت نسبته 26% في الجزائر و66% بالمغرب فلقد بلغ الفرق بين البلدين 40% وهذا ما اثر بشكل كبير على مؤشر الاقتصاد.

وأيضا استغلال المغرب لتكنولوجيا المعلومات في نشاط الاقتصاد والتبادل التكنولوجي بنسبة 70% و64% لكلا المتغيرين ساهم في بناء مؤشر اقتصادي يفوق مؤشر الاقتصادي للجزائر فنسبة الاستخدام لكلا من المتغيرين في الجزائر بلغت 43% و48% على التوالي.

خاتمة:

في هذه الدراسة حاولنا التطرق الى دراسة واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر خلال سنة 2015 وذلك من خلال التطرق الى نشأته ومفهومه ومؤشراته، ثم دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب من خلال ثلاث مؤشرات المتمثلة في مؤشر التعليم العالي الذي يحتوي على 11 متغير وكذا مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يحتوي على 10 متغيرا وكذا مؤشر الاقتصاد الذي يحتوي على 12 متغير، فمن خلال دراستنا لاحظنا درجة الاختلاف مابين البلدين وهذا حسب طبيعة البيئة لكل دولة، فالجزائر تقدمت في مؤشر التعليم العالي على المغرب وتأخرت في المؤشرين الآخرين، كما لاحظنا أن الجزائر توفر الموارد البشرية

بنسبة 67 % والمادية وظروف البيئية لتوفير البيئة تمكينية للتعليم العالي بنسب كبيرة مقارنة بالمغرب فاقتصاد المعرفة يفرض على الجزائر تبني استراتيجيات جديدة للتأقلم مع الوضع الراهن للاقتصاد العالمي الجديد وهذا ما يجيب على فرضية بحثنا. نتائج الدراسة:

- ✓ يوجد اختلاف بين الجزائر والمغرب يرجع إلى الطبيعة البيئية لكل دولة فيما يخص التوجه نحو اقتصاد المعرفة.
- ✓ تتفوق الجزائر على المغرب في نوعية وكمية الموارد البشرية المساعدة على تبني اقتصاد المعرفة.
- ✓ هناك تفوق في مؤشر التعليم العالي للجزائر مقارنة بالمغرب.
- ✓ هناك تأخر في استخدام التكنولوجيا بالنسبة للجزائر مقارنة بالمغرب.
- ✓ نقص وضعف تطبيق الاستراتيجيات المعتمدة بالنسبة للجزائر مقارنة بالمغرب.

التوصيات:

- ✓ أن السياسات الدولة أهمية كبيرة في التوجه نحو اقتصاد المعرفة فهي المسؤول الأول على التخطيط.
- ✓ البحث على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ✓ تشجيع التطور التكنولوجي واستخدامه في الشركات والحكومات.
- ✓ الانفتاح على العالم الخارجي وتشجيع التنافس المؤسساتي لجميع القطاعات.
- ✓ تشجيع الطلاب على تجسيد أفكارهم وإبداعاتهم على أرض الواقع من خلال ربط بين التعليم والواقع من خلال ربط مؤسسات التعليم العالي مع المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ نشر ثقافة تكنولوجيا في جميع قطاعات التعليم.
- ✓ تشجيع التبادل فيما يخص البحث العلمي بين طلاب الجامعات الأخرى.

الهوامش والإحالات:

- ¹ ربي مصطفى عليان ، إدارة المعرفة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 ، ص 37
- ² ثريا عبد الرحيم الخزرجي وشرين بدري البارودي، اقتصاد المعرفة - الأسس النظرية والتطبيق في المصارف التجارية- دار الوراق لمنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 33.
- ³ - أحمد الخطيب وخالد زوغان، إدارة المعرفة ونظم المعلومات، عالم الكتب الحديثة لمنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص: 7
- ⁴ عبد الله قلش ، تكنولوجيا المعلومات والاتصال و اقتصاد المعرفة ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، 27، 28 نوفمبر، جامعة الشلف، 2007
- ⁵ سعد غالب ياسين: إدارة المعرفة: المفاهيم والنظم والتقنيات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 37
- ⁶ محمد جمال درويش، التخطيط للمجتمع المعلوماتي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 2000، الصفحات 13 - 5049 -
- ⁷ عبد الرحمن الهاشي وفائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2007، ص 16.
- ⁸ ربي مصطفى عليان، اقتصاد المعلومات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 187
- ⁹ نجم عبود نجم ، إدارة المعرفة- المفاهيم والاستراتيجيات- ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة الثانية، 2008 ص 187
- ¹⁰ منى مؤتمن، دور النظام التربوي الأردني في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي، رسالة المعلم، مج 43، ع 1، عمان، الأردن، 2004، ص 12.
- ¹¹ نجم عبود نجم ، مرجع سابق ، ص 186
- ¹² <http://al3loom.com/?p=105> 2017-11-21 الكاتب المهندس أمجد قاسم
- ¹³ ابراهيم الدعمة ، التنمية البشرية و النمو الاقتصادي ، دار الفكر ، بيروت 2002 ص 89
- ¹⁴ علي بن حسن يعن الله القرني، متطلبات التحول التربوي في مدارس المستقبل الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء تحديات إقتصاد المعرفة، رسالة دكتوراه في الإدارة التربوية والتخطيط، قسم الإدارة والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية 2004 ، ص 4 .
- ¹⁵ جمال داود سليمان اقتصاد المعرفة دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ، عمان - الأردن 2009 ص 17.
- ¹⁶ محمد دياب ، اقتصاد المعرفة أين نحن منه ، مجلة العربي ، عدد أيار 2004 ص 26.
- ¹⁷ محمد دياب نفس المرجع ص 27.
- ¹⁸ عبد الرحمان الهاشي وفائزة محمد فخر العزاوي ، الاقتصاد المعرفي وتكوين المعلم الطبعة الأولى ، دار الكتاب الجامعي ص 64.

¹⁹ مرال توتيان مؤشرات اقتصاد المعرفة وموقع المرأة من تطويرها ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية 2006 ص 19-26

²⁰ du Plan, C. G. (2000). Les indicateurs de l'économie de la connaissance.Document de Travail. P

²¹ - فليح حسن خلف ، إقتصاد المعرفة، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن ، 2007 ص 69.

²² محمد أمين مخيمرو موسى أبوطه بناء اقتصاديات المعرفة استراتيجيات تنمية متقدمة ، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي 2009 ص 82-83.

²³ مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر المعرفة... خارطة الطريق نحو استدامة التنمية في العامل العربي دارالغريز للطباعة والنشر ديب، الإمارات العربية المتحدة 2015 ص 171.

²⁴ مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفس المرجع السابق 2015 ص 1771.